الطالب الا الدين ثم المحال على المحتال عليه فيعود الدين
الى ذمة المحيل ثم في الحوالة المطلقة ان كان للمحيل
دين على المحتال عليه فاذى المحتال عليه مال الحوالة برئ
المحيل والمحتال عليه عن دين الطالب وان لم يكن للمحيل
على المحتال عليه دين رجع المحتال عليه بذلك على المحيل لانه
قضى دينه بامره فيرجع بذلك عليه والمقيدة ان يكون
للمحيل مال عند المحتال من دين او وديعة او غصب فيقول
احلت الطالب عليك بالالف التي لي عليك على ان تؤديها
من المال الذي لي عليك فاذا قبل المحتال عليه برئ المحيل
عن دين الطالب عتبه له عبد في صحته اقر في مرضه انه
ابنه ومات وليس له مال وليس له نسب معلوم صح واه
عليه دين محيط لا سبيل في شيء ويرث ان فضلة اقر انه
عن الدين وان لم يكن العلوق في ملكه وكذا اذا ولدت
جارية في ملكه وادعى انه ابنه في مرض موته يرث وان
لم يكن العلوق في ملكه ببرأ به صح ابراء الوكيل بالبيع وحقه
وافالته وتاخيره وقبول الحوالة وضمنه للموكل لانه عائد
لنفسه ولهذا كانت الحقوق يرجع اليه ويقبض هذه
الاشياء منه كالمالك الا انه يضمن للموكل لانه في حق الموكل

عاقد

عاقد له دفع اليه ثوبا يساوي عشرة ليرهنه بعشرة
وكالة ففعل وقبض ان قال للمقرض ان فلانا ارسلني اليك
لتقرض منه وتسترهنه فالقرض على الآمر والمبلغ رسول
فلا يطالب بالدين بل المطالب والراهن دافع الثوب وان
اضافه الى نفسه بان قال اقرضني كذا وارتهن مني هذا الثوب
فالمطالب بالمال هو المدفوع اليه الثوب للاضافة الى نفسه
وليس للمقرض ان يطالب الدافع بالدين ولا بعد هذا
مخالفة للآمر لفساد التوكيل دفع عبدا وقال اذهب به
الى فلان وقل ان فلانا يستقرضك الف درهم عندك
ففعل واخذ المال ثم ذهب به الى بالفاجر الراهن وفك
الرهن ليس قبض العبد بحكم الامر الاول النهائية بالتبليغ
فصار كاجنبي وان قبضه وهلك عنده ضمن بزازية اذا
مات جاعة ولا يعلم انهم ماتوا اولا فرض انهم ماتوا
جميعا دفعة واحدة فمال كل واحد منهم لورثة الاحياء
ولا يرث بعض الاموات عن بعض وهذا القول اما
امير المؤمنين وعبد الله بن مسعود فقالا يرث بعض
الاموات عن بعض الآ ما ورث كل واحد منهم من مال
صاحبه كما اذا ترك اخوان اكبر واصغر وترك كل واحد
منهما ابنا وعما وترك كل واحد منهما فسعون

Copyright King Saud University